مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10 ، العدد 02
2022 ، ص790-808

الصياغة التشريعية الجيّدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني

Good legislative drafting of the legal rule and legal security

غيلاس أمينة [1] محي الدين عواطف [2].

[1] كلية الحقوق والعلو م السياسية، مخبر النشاط العقاري، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)

amina.ghiles@univ-sba.dz

[2] كلية الحقوق والعلو م السياسية، مخبر النشاط العقاري، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)

aouatif.mahieddine@univ-sba.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/07/14	2022/09/21	2022/10/10

الملخص:

تعتبر الصياغة التشريعية الجيّدة من قبل السلطة التشريعية أحد أهم الركائز التي يقوم عليها بناء دولة القانون، كما تعتبر إحدى أهم الآليات لتحقيق الأمن القانوني من خلال دورها الأساسي في استقرار المراكز القانونية واحترام الحقوق المكتسبة، وبالتالي تضمن السلطة التشريعية عند وضع قواعد قانونية حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات، كما يتطلب الأمر وجود نوع من الثقة والاستقرار في التشريعات التي تصدرها وذلك من أجل حماية الحقوق من الآثار السلبية للقانون خاصة عند عدم وضوح القواعد القانونية نظرا للتعديلات المتكررة لها، أو أن تكون الصياغة التشريعية غامضة، والتي قد تتسبب في اللاأمن القانوني، وعليه يجب على السلطة التشريعية باعتبارها صاحبة الاختصاص بصناعة التشريع مراعاة مجموعة من الضوابط التي بدورها تساهم في ثبات واستقرار المراكز القانونية.

الكلمات المفتاحية:

الصياغة التشريعية- السلطة التشريعية- الأمن القانوني- القاعدة القانونية- الوضوح التشريعي

Abstract:

Good legislative drafting by the legislative authority is one of the most important pillars upon which the building of the state of law

is based. It is also considered one of the most important mechanisms for achieving legal security through its primary role in stabilizing legal centers and respecting acquired rights. Thus, the legislative authority ensures that when setting legal rules, the protection of fundamental rights and freedoms For individuals and groups, it also requires a kind of confidence and stability in the legislations they issue in order to protect rights from the negative effects of the law, especially when the legal rules are not clear due to repeated amendments to them, or the legislative wording is ambiguous, which may cause legal insecurity, and accordingly The legislative authority, as it has the competence to make legislation, must observe a set of controls that, in turn, contribute to the stability and stability of legal positions.

key words:
legislative drafting- legislative authority- legal security- legal rule- legislative clarity.

مقدمة:

يعتبر مبدأ الأمن القانوني من ضمن أهم المبادئ التي تسعى معظم الدول إلى تجسيدها في نظامها القانوني أو التشريعي، وذلك نظرا لأهميتها الواسعة والكبيرة في حماية الحقوق والمراكز القانونية للأفراد.

كما تعتبر القاعدة القانونية هي جوهر القانون بحيث يقصد بهذا الأخير مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأشخاص في المجتمع تنظيما عادلا يكفل حريات الأفراد ويحقق الخير العام، حيث جاء الفقهاء بهذا التعريف على أساس الغاية التي يهدف القانون إلى تحقيقها والتي تتمثل في تحقيق العدالة وإشاعة الطمأنينة والاستقرار بين أفراد المجتمع[1].

وبالتالي لتحقيق الغاية من القانون يجب أن تكون القاعدة القانونية المنصوص عليها مفهومة وواضحة للجميع من أجل معرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات، وبالتالي فالصياغة التشريعية الجيّدة تهدف إلى تنظيم العلاقات المجتمعية وتحقيق الاستقرار، فكلما كانت القاعدة القانونية جيّدة ومقبولة من قبل المخاطبين

[1]– محمد سعيد جعفور، المدخل إلى العلوم القانونية، الوجيز في نظريّة القانون، الجزء الأول، الطبعة الواحد والعشرون، دار هومة، الجزائر، سنة 2017، ص.ص.16،15

بأحكامها كلما كانت فعالة وتتجسد أحكامها بصورة سليمة في الواقع العملي، والعكس إذا ما كانت القاعدة القانونية غير موافقة وغير مطابقة للواقع العملي وللمصالح الفردية والجماعية فإنها تفقد فعاليتها وتتعرض لمعارضة حادة من طرف المجتمع[1].

حيث يعتبر مبدأ الصياغة التشريعية الجيّدة للنصوص القانونية من ضمن أهم الضمانات القانونية التي تهدف لحماية حقوق وحريات الأفراد، مما يسهل على الأفراد والإدارة والقضاء فهمها والتعرف على كل ما يتعلق بها[2]، وبالتالي فإن هذا الأخير يبحث عن القاعدة القانونية السليمة التي يسعى المشرع إلى تحقيقها والحرص على استقرارها وثباتها لأطول مدة كانت، لأن ثبات القاعدة القانونية دليل على صحتها وعلى حسن صياغتها، وبهذا يتحقق ما يسمى بالأمن القانوني، فبالصياغة التشريعية الجيّدة للقاعدة القانونية تصل إلى علم المخاطبين بها بكل سهولة ووضوح[3].

وبالتالي لابد على السلطة التشريعية باعتبارها صاحبة الاختصاص في سن القوانين مراعاة مجموعة من الشروط في الصياغة التشريعية للقواعد القانونية بأن تكون جيّدة ومفهومة وواضحة للجميع، كذلك تعتبر أحد أهم الأسباب والركائز لبناء دولة القانون تحقيقا لما يسمى بمبدأ الأمن القانوني وهو ما يجعل الأفراد يطمئنون على مراكزهم القانونية وحقوقهم المكتسبة.

كما تعتبر القاعدة القانونية هي الوسيلة الفعالة لحماية الحقوق والحريات العامة ويظهر ذلك من خلال صياغتها لهذه الحقوق والحريات بشكل جيّد وواضح بشكل يدفع عنها كل التأويلات أو الغموض فيها.

ونظرا لأهمية ودور الصياغة التشريعية الجيّدة في تحقيق ما يسمى بمبدأ الأمن القانوني من خلال حماية حقوق الأفراد المكتسبة واستقرار مراكزهم القانونية، ارتأينا دراسة مدى فعالية الصياغة التشريعية الجيّدة وذلك من خلال البحث عن أهم

---

[1]– مروان فوزية، العقون وليد، موقع الاستشارة في عملية صياغة التشريع، مجلة المتون، جامعة طاهر مولاي سعيدة، المجلد 10، العدد 5، سنة 2017، ص. 75

[2]– بركات أحمد، دور الصياغة القانونية الجيّدة في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 17، العدد 1، سنة 2018، ص.30

[3]– أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري وإجراءاته، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.1. سعيد حمدين، الجزائر، سنة 2018، ص.121.

الضوابط التي يجب أن تتوفر في القاعدة القانونية حتى يتم صياغتها صياغة جيّدة وواضحة ومفهومة للجميع لتحقيق الأمن القانوني.

حيث يطرح في هذا الصدد الإشكال التالي: ما مدى مساهمة الصياغة التشريعية الجيّدة للقواعد القانونية في تحقيق الأمن القانوني؟.

كما اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي من خلال الالمام بمختلف مفاهيم الصياغة التشريعية والأمن القانوني، واعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الضوابط الموضوعية والشكلية للصياغة التشريعية الجيدة.

وفي سبيل الإجابة عن إشكالية هذا الموضوع ارتأيت أن أقسم موضوع دراستي إلى مبحثين رئيسيين، حيث نتناول في المبحث الأول: مفهوم الصياغة التشريعية الجيّدة ومبدأ الأمن القانوني، أما المبحث الثاني فنتناول فيه: ضوابط جودة الصياغة التشريعية الجيّدة ودورها في تحقيق الأمن القانوني.

المبحث الأول: مفهوم الصياغة التشريعية الجيّدة ومبدأ الأمن القانوني

تعتبر الصياغة التشريعية الجيّدة أحد أهم مقومات مبدأ الأمن القانوني، وبالتالي سنتعرض في هذه المبحث إلى تعريف الصياغة التشريعية الجيّدة في المطلب الأول، ثم سنتعرض إلى تعريف الأمن القانوني في المطلب الثاني، كما سندرس علاقة الصياغة التشريعية الجيّدة بالأمن القانوني في المطلب الثالث، وفقا لما يلي:

المطلب الأول: المقصود بالصياغة التشريعية الجيّدة:

قبل تعريف مصطلح الصياغة التشريعية الجيّدة، سنعرف أولا كل مصطلح على حدة ثم نعرف مصطلح الصياغة التشريعية الجيّدة كمصطلح مركب، وكذا سنعطي تعريفا للهيئة المكلفة بصناعة التشريع، كالتالي:

الفرع الأول: تعريف الصياغة والتشريع:

يعتبر مصطلحي الصياغة والتشريع من المصطلحات الأكثر تداولا خاصة أثناء كتابة القاعدة القانونية إلا أنهما مختلفان، لذا كان لزاما علينا تعريف كل مصطلح على حدة وفقا لما يلي:

أولا: المقصود بالصياغة:

يقصد بمصطلح الصياغة في اللغة بمعنى صاغ أي هيّأ، ورتب، ويقال كلام حسن الصياغة، أي جيّد ومحكم[1].

كما يعرفه البعض أنه أداة لتحويل المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد عملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها، ويتم ذلك عن طريق استعمال الوسائل الكفيلة بالترجمة الصحيحة لمضمون القاعدة القانونية وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق كقواعد سهلة الفهم وسهلة التطبيق وغير قابلة للتأويل[2].

وبالتالي يقصد بالصياغة اصطلاحا هي الصياغة القانونية للنص التشريعي، وهي الوسيلة التي بمقتضاها يتم نقل التفكير القانوني من الحيز الداخلي إلى العالم الخارجي، أي الأداة التي من خلالها يتم تعبير الفكرة الكامنة لتصبح بفضل عنصر الصياغة حقيقة اجتماعية ويتم التعامل على أساسها[3].

ثانيا: المقصود بالتشريع.

يقصد بالتشريع بأنه مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتنظيم أمر معين، مثلا القانون المدني والأدق أن يقال التشريع المدني، وذلك لأن التشريع والقانون مصطلحان مختلفان فالقانون بمعناه العام أوسع من ذلك بكثير إذ هو مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لسلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع على نحو ملزم بغض النظر عن مصدرها وعن كونها مكتوبة أو لا، وبالتالي نقول أن كل تشريع قانون وليس كل قانون تشريع[4].

---

[1]– بن حفاف سماعيل، الصياغة التشريعية ودورها في خدمة التشريع، مجلة المعيار، جامعة تسمسيلت، المجلد 4، العدد 8، سنة 2013، ص.109

[2]– أوراك حورية، المرجع السابق، ص. 125

[3]– بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص. 109

[4]– محمد سعيد جعفور، المرجع السابق، ص. 14

كما يعرف على أنه إجراء قانوني محرر كتابة ذو طابع عام ودائم يتخذ حسب الأشكال المحددة في الدستور من قبل السلطة التي تحوز السلطة التشريعية في الدولة التي يطبق فيها التشريع وفي حدودها، ولا يسقط التشريع بعدم الاستعمال[1].

وبالتالي يقصد بالتشريع بمعناه الواسع أنه: "مصدر رسمي للقانون الصادر عن السلطة المختصة في الدولة التي تتمثل في السلطة التشريعية، وفي حالات خاصة السلطة التنفيذية عند الاقتضاء وذلك في حدود الاختصاصات الممنوحة لها وفقا للدستور، ويرد هذا المصدر كتابة في شكل تقنين يتضمن قواعد قانونية مكتوبة عامة ومجردة وملزمة لتنظيم سلوك المخاطبين بها".

أما في معناه الضيق يقصد بالتشريع كما ذكرناه سابقا أنه مرادف لمصطلح "code" أو"loi"، والذي يعني كل نص قانوني شرعه البرلمان وصوت عليه وأصدره رئيس الجمهورية وتم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية"[2].

الفرع الثاني: تعريف الصياغة التشريعية الجيّدة كمصطلح مركب:

يقصد بالصياغة التشريعية هي الأداة التي تحول المادة الأولية التي تتكون منها القاعدة القانونية إلى قواعد منضبطة ومحددة وعملية صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها، وتعرف أيضا أنها عبارة عن تهيئة القواعد القانونية وبناؤها على هيئة مخصوصة وفقا لقواعد مضبوطة، وذلك تلبية لحاجة تستدعي التنظيم في سلوك الأفراد والجماعات والهيئات على نحو ملزم، أو هي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتخذ لإعداد مشاريع القوانين على أساس المبادئ المقترحة من الجهة طالبة التشريع انسجاما مع مبادئ الدستور تنسيقا مع أحكام القوانين النافذة، وذلك تمهيدا لتقديمها إلى السلطة التشريعية لدراستها وإقرارها[3].

---

[1]– عجة الجيلالي، المدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون، الجزء الأول، دون طبعة، برتي للنشر، الجزائر، سنة 2009، ص.247.

[2]– عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص.249

[3]– ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، المؤتمر السنوي الرابع (القانون أداة للإصلاح والتطوير)، كلية القانون الكويتية العالمية، يومي 10/9مايو 2017، نشر بمجلة كلية القانون الكويتية لعالمية، الجزء الأول، العدد 2، سنة 2017، ص.ص.385، 386.

كما تعرف على أنها مجموعة من الوسائل والقواعد المستخدمة لصياغة الأفكار القانونية والنصوص التشريعية بطريقة تسهم في تطبيق القانون من الناحية العملية، وذلك باستيعاب وقائع الحياة في قوالب تشريعية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانونية[1].

كما يقصد بالصياغة التشريعية أيضا أنها آلية لإفراغ قصد وإرادة المشرع في ألفاظ النص القانوني، مما ينتج لنا مواد قانونية وفق نسق منهجي ولغة سلسة وواضحة وغير مثيرة للالتباس ولا تدع أي مجال للتأويل مما يخرج النص عن قصد المشرع[2]، ويتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القاعدة وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق كقواعد سهلة الفهم وسهلة التطبيق غير قابلة للتأويل، يفهم من هذا أن الصياغة التشريعية الجيّدة تقتضي سهولة فهم الأشخاص لمضمون القاعدة القانونية وذلك بسهولة معرفة ما تحمله من حقوق وحريات وما تفرضه عليهم من التزامات قانونية[3].

الفرع الثالث: الهيئة المكلفة بصناعة التشريع "السلطة التشريعية".

تعتبر السلطة التشريعية هي صاحبة الاختصاص الأصيل في صياغة أو صناعة التشريع، بحيث يجب أن يكون هذا التشريع واضحا وسهل الفهم، أن تكون صياغة قواعده القانونية صياغة جيّدة.

وبالتالي نظرا لأهمية الصياغة التشريعية والتي تنبع باعتبارها وسيلة تسهم في الوصول إلى الغرض من التشريع والغاية التي يرغب المشرع في الوصول إليها وتحقيقها وراء إصداره للتشريع، فلابد أن تكون صياغة التشريعات في منتهى الوضوح والدقة ومنسجمة مع الدستور وأن تكون غير متعارضة مع القوانين الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة أن تكون مفهومة لدى المخاطبين بها وسهلة التغيير والتطبيق[4].

---

[1]– ليث كمال نصراوين، المرجع السابق، ص. 386

[2]– بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص. 110

[3]– بركات أحمد، المرجع السابق، ص. 33

[4]– ليث كمال نصراوين، المرجع السابق، ص.ص.383،384

وتعتبر السلطة التشريعية هي الهيئة المكلفة بصناعة التشريع وتتمثل في البرلمان بغرفتيه، بحيث هي الجهة المخولة دستوريا بسن التشريعات، بحيث يتألف البرلمان الجزائري من غرفتين الأولى هي المجلس الشعبي الوطني والثانية هي مجلس الأمة[1].

غير أن مسألة الاختصاص التشريعي غير واضحة في الجزائر مما يقلل من فعالية القاعدة القانونية، حيث أن الأصل في السلطة التشريعية والممثلة في البرلمان بغرفتيه هي صاحبة الاختصاص الأصيل في سن التشريع، غير أننا نجد أن السلطة التنفيذية كذلك لها دور في صياغة التشريع، مما يجعلها في مركز المستحوذة على هذه الوضعية من خلال إصدار عدد هائل من التشريعات من قبل رئيس الجمهورية بموجب أوامر تشريعية سواء في الظروف العادية أو غير العادية مما يسبب اللاأمن القانوني[2].

المطلب الثاني: المقصود بالأمن القانوني:

نظرا للاستعمال الشائع لمبدأ الأمن القانوني في عدة مجالات لهذا من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذه الفكرة، كما أن هذا المبدأ قد عملت به المجموعة الأوروبية إلا أنه لا يمكن القول أننا أصبحنا أمام مصطلح منضبط ومحدد، حيث يوجد العديد من الفقهاء من اجتهدوا في وضع تعاريف مختلفة للأمن القانوني، غير أنهم ارتكزوا على مطلبين أولهما تلك الخاصية المتعلقة بجودة وتحسين القانون مثل الوضوح والفعالية، وثانيهما تلك المتعلقة بالتوقع الطبيعي أو المشروع للقانون مثل عدم رجعية القوانين وحماية الحقوق المكتسبة واستقرار المراكز التعاقدية[3].

كما يوجد من الفقهاء من اعتمدوا في تعريف الأمن القانوني على معيارين الشكلي والموضوعي، فمن حيث المعيار الشكلي هو تلك القواعد القانونية النموذجية والمفهومة وسهلة الوصول إليها، والتي تسمح للمخاطبين بها التوقع المقبول للنتائج القانونية لتصرفاتهم وسلوكهم، أما الفقهاء الذي اعتمدوا في تعريفهم للأمن القانوني على المعيار الموضوعي فهو التزام السلطات والمؤسسات والدول بإصدار أطر قانونية

[1]– عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص.268.

[2]– أوراك حورية، المرجع السابق، ص.119.

[3]– شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، دراسات في القضاء الدستوري، الطبعة الأولى، دار المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، مصر، سنة 2021، ص.ص.60،61.

واضحة لا لبس أو غموض فيها، فضلا على ضرورة ارتكازها على أسس ومعطيات قانونية محددة"[1].

كما نجد أن مجلس الدولة الفرنسي قد عرف مبدأ الأمن القانوني على أنه يقتضي أن يتمكن المواطنون دون عناء كبير تحديد ما هو مباح وما هو ممنوع من طرف القانون المطبق. وللوصول إلى هذه النتيجة يتعين أن تكون القواعد المقررة واضحة ومفهومة وألا تخضع في الزمان إلى تغييرات متكررة أو غير متوقعة"[2].

كما يقصد به أيضا أنه الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة بهدف تحقيق التوازن بين الثبات والوضوح وسهولة الوصول إلى القواعد القانونية السائدة في وقت معين بما يحقق الثقة والاطمئنان لدى المخاطبين بها بين التطور والتغيير الطبيعي لها[3].

المطلب الثالث: علاقة الصياغة التشريعية الجيّدة بالأمن القانوني:

ينتج عن كتابة القاعدة القانونية تحقيق نوع من الاستقرار والأمن في المعاملات القانونية، وذلك نظرا لاتصافها بالدقة والوضوح مما يمكن المخاطبين بأحكامها معرفة الحدود التي يستطيعون فيها تحريك نشاطهم ومعرفة ما يرتب القانون على الإخلال بها من جزاء[4]، حيث تظهر ميزة الوضوح وسهولة الاطلاع عليه من قبل المخاطبين به من خلال نشره في الجريدة الرسمية مما يسهل على كافة الناس الحصول على نسخة منها[5].

كما أنه يتطلب لتحقيق الأمن القانوني استعمال اللغة البسيطة والسهلة في القاعدة القانونية لكي تسمح بفهم القانون المطبق على الأفراد، وعليه لابد من وجود قواعد قانونية سهلة وأن تكون واضحة مما تحقق مبدأ الأمن القانوني.

وعليه، يعتبر مبدأ الأمن القانوني من المبادئ المركبة ويتكون من مطالب عديدة منها مطلب الوصول إلى القانون ومطلب استقرار القانون ومطلب إمكانية توقع القانون،

---

[1]– شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، المرجع السابق، ص.ص.61،62

[2]– أوراك حورية، المرجع السابق، ص.49

[3]– مازن ليلو راضية، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، مصر، سنة2020، ص.22

[4]– محمد سعيد جعفور، المرجع السابق، ص.133

[5]– عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص.251

كما أنه لابد أن تكون القاعدة واضحة لكي يتمكن المخاطب بها من الوصول إليها وفهمها، وهذا لا يكون إلا بصياغة جيّدة وواضحة وسهلة الفهم[1].

وبالتالي فإن علاقتهما علاقة طردية، معناه لتحقيق الأمن القانوني لابد من صياغة النصوص القانونية صياغة جيّدة، ويجب أن تقوم على قواعد صحيحة حتى تصل للمخاطبين بها بكافة الطرق وعلى السلطة الحرص على نفاذ وتنفيذ القاعدة القانونية، حيث يشترط لقيام مبدأ الأمن القانوني وجود قاعدة قانونية واضحة ومستقرة وغير قابلة للرجعية وبالتالي أحدهما يكمل الآخر[2].

المبحث الثاني: ضوابط جودة الصياغة التشريعية الجيّدة ودورها في تحقيق الأمن القانوني.

نظرا لاعتبار أن القاعدة القانونية هي عبارة عن الخلية الأساسية في القانون والتي يأتي بها المشرع بتعابير مجردة خالية من التخصيص من خلال أنها لا تخص شخصا معينا بذاته أو طائفة محددة بعينها، بل يجب أن تكون قابلة للتطبيق على الأفراد وأن تكون مباشرة لا رجعة فيها على تصرفات حدثت قبل صدورها وذلك لحماية حقوق الأفراد إلا ما نص القانون على رجعيتها أو وفقا لاستثناءات محددة قانونا.

ولتحقق القاعدة القانونية الهدف من نشأتها لابد من صياغة نصوص تشريعية منظمة قانونا وشاملة ومحكمة وفعالة منهجيا وموضوعيا[3]، ومن هنا يظهر دورها في تحقيق الأمن القانوني وما ينتج عنه من ثقة الأشخاص في القانون واطمئنانهم على حقوقهم ومراكزهم القانونية واحترام حقوقهم المكتسبة، ومن هذا المنطلق سنتعرض في المبحث إلى ضوابط جودة الصياغة التشريعية الجيّدة في المطلب الأول، وإلى تبيان دور الصياغة التشريعية الجيّدة في تحقيق الأمن القانوني في المطلب الثاني، وفقا لما يلي:

المطلب الأول: ضوابط جودة الصياغة التشريعية الجيّدة.

تظهر الغاية من الارتقاء بالقيمة البنيوية والموضوعية للنص التشريعي أنها تساهم في تحقيق الأمن القانوني وبدوره يعتبر أحد أهم مقومات دولة القانون، حيث

---

[1]- أوراك حورية، المرجع السابق، ص.71

[2]- نفس المرجع، ص.121

[3]- نفس المرجع، ص. 122

يتحقق ما يسمى باستقرار المراكز القانونية التي تحمى من طرف المنظومة القانونية خاصة في ظل المتغيرات المتلاحقة والسريعة[1]، بحيث إذا ما تمت صياغة التشريع وفقا لرؤيا مستقبلية مما يفترض معالجة الذي يتوقع حصوله بعد عشرات السنين فلا شك أن ذلك سيولد ثقة في قوانين تلك الدولة، فإذا تولدت الثقة يتحقق الاستقرار للمراكز القانونية للأفراد وهو ما سيؤدي إلى زيادة ثقة الأفراد بالقانون[2]، ولتحقيق هذه الغاية يتطلب في الصياغة التشريعية مراعاة مجموعة من الضوابط أثناء وضع التشريع تتنوع بين ضوابط شكلية وضوابط موضوعية، وهذه الضوابط هي كالتالي:

الفرع الأول: ضوابط الشكلية المترتبة على الصياغة التشريعية الجيّدة.

تساهم السلطة التشريعية في سن مجموعة من القواعد القانونية ذات جودة والتي لا يكتنفها أي تعقيد أو غموض في الصياغة وتكون قابلة للتطبيق والانسجام مع النصوص القانونية الأخرى، ونظرا لاعتبار أن عملية الصياغة التشريعية هي عملية معقدة تهدف إلى ضبط الأفكار وبلورتها في قالب تشريعي محكم وألفاظ موجزة ودقيقة وذلك باتباع أسس وأساليب منهجية من أجل الاستجابة لحاجات الأفراد المخاطبين بمضمون القاعدة وتنظيم مراكزهم القانونية وتحقيق ما يسمى بدولة القانون[3]، وبالتالي فالضوابط الشكلية تتمثل في إمكانية وصول القاعدة القانونية إلى علم جميع المخاطبين بها وأن تستعمل اللغة البسيطة والسهلة في النص القانوني، نتناولها كالتالي:

أولا. إمكانية وصول القاعدة القانونية إلى علم جميع المخاطبين بها:

أول خطوة يخطوها المشرع هو أن يقوم بالنص على شكل قواعد قانونية والذي يجب أن تكون في شكل اقتراحات أو مشاريع قوانين، من أجل النص على قانون جديد أو تعديل قانون أو إلغاء قانون[4]، وبالتالي لا يصبح التشريع نافذا وملزما

---

[1]– مروان فوزية، العقون وليد، المرجع السابق، ص.72

[2]– نفس المرجع، ص. 73

[3]– رايس سامية، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد 06، العدد01، سنة 2021، ص.11.

[4]–الصياغة القانونية، المكتبة القانونية الالكترونية، أطلع عليه يوم 29 أفريل 2022، على الساعة 13:24، على الرابط https://www.bibliojuriste.club/2020/01/siyaghalanoniya.html.

للمخاطبين بأحكامه إلا بعد مضي وقت معلوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية[1]، لأنه يفترض بفوات الميعاد علم كافة المخاطبين بأحكامه وأن أحكامه تسري على جميع الأشخاص المخاطبين به وهذا ما يسمى بمبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل التشريع[2].

فالنشر يلزم المخاطب بالقاعدة القانونية ويترتب عليه قرينة قانونية قطعية لا تقبل اثبات العكس ويكون حينئذ العلم بالقانون علما حكميا وليس علما حقيقيا[3]، حيث تعتبر إمكانية بلوغ القاعدة القانونية من أهم مطالب الأمن القانون.

كما يجب تحديد الشخص المخاطب بالنص القانوني وتحديد الفعل القانوني فهما من أهم عناصر الصياغة التشريعية الجيّدة، لأنه بذلك يتحدد الفاعل القانوني وهو الشخص الذي يكتسب حق امتياز أو سلطة أو الذي يفرض عليه التزام ويتحمل مسؤولية وتلقى عليه واجبات في مقابل الحقوق المقررة له في التشريع، وكذا يجب تحديد الفعل القانوني وهي الأعمال التي يجب على الفاعل القانوني القيام بها أو الامتناع عنها تحت طائلة مخالفة القانون، فهو الغاية المتوخاة من القاعدة القانونية، وعلى الصانع كذلك تحديد الوصف القانوني للحالة حتى تطبق القاعدة القانونية على حالة محددة من دون أن تسري على عدة حالات في نفس الوقت[4].

ثانيا: استعمال اللغة البسيطة والسهلة في الصياغة التشريعية (ضمان الدقة والوضوح والانسجام في اللغة):

يعتمد الصائغ القانوني على دلائل عديدة من خلال ضبط المصطلحات وأن يتفادى استعمال مفردات عامة وفضفاضة واستعمال مصطلحات دقيقة حتى يكون كل

---

[1]- "تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداء من يوم نشرها في الجريدة الرسمية.

تكون القوانين نافذة المفعول بالجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ نشرها وفي النواحي الأخرى في نطاق كل دائرة بعد مضي يوم كامل من تاريخ وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة ويشهد على ذلك تاريخ ختم الدائرة الموضوع على الجريدة"، المادة 4 من القانون رقم 75/ 59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج.ر. عدد 78، الصادرة في 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.

[2]- محمد سعيد جعفور، المرجع السابق، ص.164

[3]- أوراك حورية، المرجع السابق، ص.73

[4]- رايس سامية، المرجع السابق، ص. 13

قارئ لهذا النص معنيا بمنطوقه ويجد نفسه مخاطبا بأحكامه، وتوخي العمومية والتجريد من خلال الاعتماد على صيغ عامة تنطبق على وقائع قانونية وليس على الأشخاص، وكذا عدم استعمال مرادفات لمصطلحات والاكتفاء باستعمال مصطلح واحد للدلالة على معنى واحد، وانتقاء مفردات مضبوطة، كما يجب الاعتماد على الصيغ القانونية المتواترة والمتعارف عليها، والاعتماد على الوضوح من حيث المضامين والأهداف وتجنب غموض النص ما أمكن، لأن الصياغة الجيّدة تساعد على الفهم السليم لمحتوى النصوص مما يساعد على التحكم من مخاطر التفسيرات والتأويلات المتضاربة، وبالتالي الحفاظ على الحقوق وحمايتها وضمان تحقيق العدالة[1].

وبالتالي فعلى الصائغ القانوني استعمال الأسلوب الأمثل في عملية الصياغة القانونية من أجل نجاعة القواعد القانونية ضمانا لمبدأ الوضوح، فسن النصوص القانونية يفترض بالضرورة استعمال أسلوب مبسط في التركيب دون المبالغة في الاستعمال المركب والمعقد[2]، كذلك من أهم العناصر أو الضوابط هو تفادي التفصيلات في النصوص القانونية واقتصارها فقط على ما هو ضروري، والاعتماد على نظام الإحالة إذا تعلق الأمر ببعض الجزئيات إلى نصوص أقل درجة، ويحسن انتقاء المصطلحات التشريعية عن طريق استخدام مصطلحات دقيقة وواضحة والتي لا تحمل تأويلات، والحرص على قدر الإمكان على استعمال نفس المصطلحات حتى يكون هناك تناسق في المنظومة التشريعية، كما على الصائغ استعمال الأسلوب الموجز والمؤدي للمعنى في آن واحد[3].

وبالتالي فاللغة المستخدمة في التشريع يجب أن تكون منضبطة ودقيقة حتى تصبح القاعدة الأصولية محل التنفيذ، فلما كان المشرع يستهدف من سن التشريع مخاطبة الأشخاص الذين يعنيهم الأمر إما اقتضاء أو تخييرهم أو بالوضع، فإن اللغة الواجب استخدامها هي توجيه خطاب بطرقه الثلاث هذه بصفة منضبطة لكي يستطيع أولئك الأشخاص تكييف سلوكهم ومعاملاتهم بمختلف أوجه نشاطهم وفقا للقواعد التي أرستها الأحكام موضوع الخطاب، ففي حال ما إذا شاب لغة التشريع عيب لغوي

[1]– الصياغة القانونية، نفس الرابط.

[2]– رايس سامية، المرجع السابق، ص. 13

[3]– نفس المرجع، ص.14

فإن الخطاب إما ألا يصل إلى المخاطبين بهم أو أن يصل إليهم مشوبا بالغموض وغير واضح أو غير محدد فيضطرب سلوكهم وتتعثر معاملاتهم وتتعطل مصالحهم[1].

الفرع الثاني: الضوابط الموضوعية المترتبة على الصياغة التشريعية الجيّدة "مبدأ الوضوح التشريعي":

إن الاهتمام بمسألة الصياغة التشريعية ليس مجرد اعتناء كلي بالجانب الشكلي والإجرائي، وإنما يمتد الأمر إلى السعي نحو الوصول إلى تطبيق دولة القانون[2]، إذ يقصد بفن الصياغة الموضوعية الاهتمام بموضوع القاعدة القانونية أي كل ما تم تقريره بالتحديد من طرف المشرع[3]، حيث يجب على المشرع مراعاة مجموعة من الضوابط الموضوعية نظرا لأن أهميتها لا تعني فقط الجانب الشكلي والاجرائي من الصياغة القانونية وإنما تهدف بالدرجة الأساسية إلى الوصول إلى إصدار تشريعي متطور يمتاز بالوضوح في نصوصه والدقة في أحكامه وأن يكون منسجما وغير متعارض مع التشريعات القانونية الأخرى سواء الوطنية منها أو الدولية وأن يكون التشريع قابلا للفهم والتطبيق[4].

فمبدأ الوضوح التشريعي يعرف بصفة عامة أنه كل ما هو سهل الفهم وكل ما هو مستوعب ومكتسب بسهولة، فهذا المبدأ مرتبط بمبدأ الأمن القانوني، حيث تكون القاعدة القانونية جيّدة لما تكون واضحة وسهلة وبسيطة ومفهومة من طرف الجميع، فأضحى وصف قواعد القانون بصفة الجودة التزام قانوني صارم وقوي وواجب وحق من حقوق الإنسان[5].

حيث يقتضي في الوضوح الدقة والتحديد إذ يجب أن تكون القاعدة القانونية واضحة ودقيقة ومحددة حتى تكون مقروءة ومفهومة من طرف المخاطب بها، وذلك بالتناسب والتلاؤم مع مؤهلات المخاطب المتلقي من خلال الأسلوب القانوني، ويخص

---

[1]– ليث كمال نصراوين، المرجع السابق، ص.ص.415،416

[2]– نفس المرجع، ص.384

[3]– دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، سنة 2015، ص.291

[4]– ليث كمال نصراوين، المرجع السابق، ص.ص. 386،387

[5]– دويني مختار، المرجع السابق، ص.178

الوضوح مضمون القاعدة القانونية ومفهومية الحلول التي تتضمنها هذه القواعد، حيث يعتبر الوضوح بهذا المكون الهام البلوغ العقلي والذهني للقواعد القانونية وتكريسها لالتزام عام متمثل في الأمن القانوني، حتى لا تتعارض ومصالح الأفراد[1].

فالهدف من الصياغة التشريعية هو الوصول إلى سن تشريع متطور في منتهى الوضوح المنسجم وغير المتعارض مع تشريعات أخرى وقابلة للفهم والتطبيق، فغاية القانون تنظيم سلوك الأشخاص في المجتمع، ومن مقومات هذا التنظيم ودواعي بقائه أن يتجلى فيه العدل والمساواة وتحقيق الأمن القانوني[2].

فالنص الغامض غير الواضح لا يؤدي إلى ثقة المواطنين المشروعة فيه وبالتالي يعتبر تشريعا غير عادل مما يترتب عليه زعزعة الثقة بالنظام القانوني ثم الإخلال بالأمن القانوني وبوضوح القاعدة القانونية.

ويؤدي وضوح القاعدة القانونية إلى سهولة فهم النص التشريعي وسهولة قراءته وبالتالي الوصول الفكري للقانون، مما يستدعي أن تكون القاعدة القانونية ذات جودة أي أن تكون واضحة وقابلة للفهم ليحقق المخاطب بها حقوقه[3]، فاستعمال اللغة الواضحة في القانون تسمح للمواطن بإدراك حقوقه وواجباته مما يعني أن تكون صياغة القانون بطريقة واضحة وأسلوب لا يحتمل التأويل لأنه في هذه الحالة يصبح القاضي مكان المشرع وناطقا للقانون رغم كونه غير مختص بذلك[4].

المطلب الثاني: دور الصياغة التشريعية الجيدة في تحقيق الأمن القانوني:

تتكون كل قاعدة قانونية من عنصرين هما عنصر العلم وعنصر الصياغة، فأولهما يتعلق بجوهر القانون وموضوعه أي العلم بالمادة الأولية التي يتكون منها القانون وبالعوامل التي تدخل في مضمونه، أما العنصر الثاني أي عنصر الصياغة القانونية أي إخراج هذا المضمون حيز العمل من خلال الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القاعدة

---

[1]– دويني مختار، المرجع السابق، ص.ص.179، 180

[2]– شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمر ثليجي الأغواط، المجلد 3، العدد 2، سنة 2019، ص.351

[3]– أوراك حورية، المرجع السابق، ص.74

[4]– نفس المرجع، ص.77

القانونية والتعبير عنها، وبالتالي تعتبر الصياغة القانونية عنصرا هاما من عناصر تكوين القاعدة القانونية، وبالتالي تعتبر الصياغة التشريعية الجيّدة أحد أهم العناصر الأساسية التي يتكون منها مبدأ الأمن القانوني لما لها من دور في حماية الحقوق والحريات العامة[1].

حيث يهدف الأمن القانوني إلى حماية الأفراد والأشخاص العامة والخاصة من الآثار السلبية للقانون سواء من عدم الانسجام بين مفاصل هرم التنظيم القانوني، أو تعقد القوانين والأنظمة من عدم وضوحها للمعنيين بها أو تعديلها المتكرر مما يسبب عدم قابليتها للتوقع وما يسببه المساس بالأمن القانوني[2]، ففي حال ما إذا كان بالصياغة التشريعية خطأ أو سهو أو نقص فهذا نتيجة تضخم المنظومة التشريعية وكثافة الإنتاج القانوني وسرعة إصدارات النصوص القانونية، مما يجعل النصوص التشريعية عرضة لعدة عيوب شكلية وموضوعية مما يزعزع الثقة في النص التشريعي وبالتالي اللاأمن القانوني[3].

حيث يوجد من الفقهاء ما يسمي مبدأ الصياغة التشريعية الجيّدة للنصوص القانونية مبدأ وضوح القانون ويعتبر أهم المتطلبات لحماية الحقوق والحريات العامة في الدولة[4]، وهنا يتجلى دور الهيئة التشريعية المكلفة بصياغة النصوص التشريعية في تجسيد مبدأ الأمن القانوني من خلال حرصها على مشاريع قوانين بلغة واضحة وسهلة ومفهومة وسلسة وخالية من الالتباس، التي يمكن من خلالها إيصال المغزى الحقيقي للقوانين لأفراد المجتمع بسهولة، وكذلك ضمان عدم مخالفة مشاريع القوانين للقواعد القانونية السارية في النظام القانوني للدولة لاسيما الدستور[5]، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باستقرار المراكز القانونية وتوليد الثقة في نفوس الأشخاص والأفراد اتجاه

[1]- بركات أحمد، المرع السابق، ص.ص.31،32.

[2]- شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني، المرجع السابق، ص.348.

[3]- مروان فوزية، العقون وليد، المرجع السابق، ص.81.

[4]- بركات أحمد، المرجع السابق، ص.32.

[5]- بن حفاف سماعيل، المرجع السابق، ص.112.

النص التشريعي، وبالتالي إلى تحقيق الأمن القانوني، حيث أنه بحماية الحقوق والحريات العامة من خلال الصياغة التشريعية الجيدة يتحقق ما يسمى بالأمن القانوني.

خاتمة:

وفي الأخير نخلص إلى أن الصياغة الجيّدة للقواعد القانونية تعتبر أحد أهم مقومات دولة القانون أي تحقيق ما يسمى بالأمن القانوني، وعليه لابد على الهيئة المكلفة بصياغة التشريع مراعاة مجموعة من الضوابط الشكلية والموضوعية لصياغة القاعدة القانونية صياغة جيّدة، بمعنى أنه متى كانت القاعدة القانونية سهلة الفهم وواضحة للجميع وسهل الوصول إليها ومتى ما راعى المشرع الأساليب اللغوية والإنشائية الجيّدة أثناء صياغته للقاعدة القانونية وتفادى التكرار والمصطلحات المرادفة نكون أمام ما يسمى بالصياغة الجيّدة للقاعدة القانونية، وبالتالي يسهل قراءتها وفهمها والوصول إليها من طرف جميع المخاطبين بها، وهذا ما يجعل الأشخاص المخاطبين بها يثقون فيها لما لها من دور في حماية مراكزهم القانونية وحقوقهم المكتسبة، أي أنها تساهم في تحقيق الأمن القانوني.

ومن خلال كل ما تقدم نخلص إلى مجموعة من المقترحات وهي كالتالي:

- على الهيئة المكلفة بصياغة التشريع تجنب استعمال المصطلحات الفضفاضة والتي يكتنفها الغموض أو تحملُ تأويلات عدة، فعلى صانع التشريع أن يكون على دراية بالمبادئ والقواعد والآراء الموجودة لدى الفقهاء أو القضاة أو قرارات المحكمة العليا نظرا لاعتبارها مصدرا من مصادر القانون، وكل هذا حفاظا على جودة التشريع في صياغته.
- تجنب التعديلات المتكررة لتشريع واحد، لأنه من أسباب اللاأمن القانوني وتناقض المصطلحات من تعديل إلى آخر.
- لابد من وضع هيئات متخصصة في الصياغة القواعد القانونية من أجل تجنب المرادفات والتكرار والأخطاء في التشريع، ويجب أن تكون هذه الهيئة على دراية واطلاع بكافة القوانين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

- القوانين:

1. لقانون رقم 75/ 59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج.ر. عدد 78، الصادرة في 30 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، دراسات في القضاء الدستوري، الطبعة الأولى، دار المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، مصر، سنة 2021.

2. عجة الجيلالي، المدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون، الجزء الأول، دون طبعة، برتي للنشر، الجزائر، سنة 2009.

3. مازن ليلو راضية، حماية الأمن القانوني في النظم القانونية المعاصرة، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، مصر، سنة 2020.

4. محمد سعيد جعفور، المدخل إلى العلوم القانونية، الوجيز في نظريّة القانون، الجزء الأول، الطبعة الواحد والعشرون، دار هومة، الجزائر، سنة 2017.

ب- الرسائل الجامعية:

1. أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري وإجراءاته، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.1. سعيد حمدين، الجزائر، سنة 2018.

2. دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، سنة 2015.

ج- المقالات في المجلات:

1- بركات أحمد، دور الصياغة القانونية الجيّدة في حماية الحقوق والحريات العامة، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 17، العدد 1، سنة 2018، ص.ص. 44.30

2- بن حفاف سماعيل، الصياغة التشريعية ودورها في خدمة التشريع، مجلة المعيار، جامعة تسمسيلت، المجلد 4، العدد 8، سنة 2013، ص.ص. 122.108

3- رايس سامية، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد 06، العدد01، سنة 2021، ص.ص.24.11

4- شورش حسن عمر، خاموش عمر عبد الله، دور العدالة التشريعية في تحقيق الأمن القانوني . دراسة تحليلية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد 3، العدد 2، سنة 2019، ص.ص.360.334

5- مروان فوزية، العقون وليد، موقع الاستشارة في عملية صياغة التشريع، مجلة المتون، جامعة طاهر مولاي سعيدة، المجلد 10، العدد 5، سنة 2017، ص.ص.71.89.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- ليث كمال نصراوين، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني، المؤتمر السنوي الرابع (القانون أداة للإصلاح والتطوير)، كلية القانون الكويتية العالمية، يومي10/09مايو 2017، نشر بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الجزء الأول، العدد 2، مايو 2017.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1-الصياغة القانونية، المكتبة القانونية الالكترونية، أطلع عليه يوم 29 أفريل 2022، على الساعة 13:24، على الرابط https://www.bibliojuriste.club/2020/01/siyaghalanoniya.html.